مجلة الابداع الرياضي : ISSN 2170-0818 : EISSN 2602 - 5094
المجلد رقم "(11) " / العدد رقم " (01) " – 2020 / الصفحة : 191-209

واقع تطبيق قوانين ولوائح الرخص التدريبية لمدربي شبان كرة القدم بنوادي الرابطة الجهوية لعنابة.

Reality of The Application of The Laws and Regulations of The Coach Licenses for The Youth soccer's at The Level of The Regional League of Annaba.

د/ قميني حفيظ [1]، د/ عبدلي فاتح [2]

GUEMINI Hafid[1], ABDELLI Fateh[2]

[1] الجامعة : محمد العربي بن مهيدي – أم البواقي- hafidguemini@gmail.com

[2] الجامعة : محمد الشريف مساعدية –سوق أهراس fateh_abdelli@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/18 تاريخ القبول: 2020/04/22 تاريخ النشر: 2020/06/07

الملخص : الهدف العام من الدراسة هو معرفة واقع مدى تطبيق قوانين ولوائح الشهادات التدريبية على اختلاف درجاتها لمدربي شبان كرة القدم بفرق الرابطة الجهوية لعنابة، لما يقتضيه موضوع الدراسة من أهمية مباشرة بتحسين آليات التكوين الكروي بالأندية الجزائرية في ظل متغيرات التدريب الرياضي الحديث الذي يتطلب أولا حضور الكفاءة التدريبية في أعلى مستوياتها. حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأمثل لمعالجة موضوع الدراسة، في الحين شكلت عينة بحثنا من مجموع 130 مدربا لمختلف الفئات الشبانية لكرة القدم الناشطين بأندية الجهوي الأول والثاني لرابطة عنابة لكرة القدم والحاملين لرخص تدريب معترف بها من الاتحاد الكروي الجزائري.

وأفضت نتائج البحث إلى عدم كفاية تأطير الفئات الشبانية بمدربين مرخصين لذلك بسبب عدم انتداب واعتماد الأندية الجزائرية الموضوعة عين الدراسة على مدربين ومكونين مؤهلين قانونيا وفقا للوائح المنصوص عنها كونهم لا يمتلكون الشهادات التدريبية المرخصة من طرف المديرية الفنية الوطنية للعبة.

- **الكلمات المفتاحية :** تطبيق ، لوائح، الرخص التدريبية، المدرب.

Abstract : The objective of the study is to know the reality of the application of the laws of training certificates to the coaches of the youth soccer teams in the soccer association of Annaba, as the subject is of direct importance to improve the mechanisms of soccer training in Algerian clubs in light of the variables of modern sports training, which requires first attendance Training competence at the highest level. A descriptive analytical approach was adopted to address the subject. At the same time, our sample of 130 coaches of different youth groups formed the regional clubs of the LRFA and holders of training licenses recognized by the Federation (FAF). The results of the research resulted in insufficient framing of the youth groups with licensed trainers due to the lack of assignment of the Algerian clubs on trained and legally qualified trainers according to the stipulated regulations as they do not possess the training certificates licensed by the National Technical Directorate of the game.

Key words: Application, Regulations, Coach Licenses, Coach.

– حقوق النشر محفوظة لدى جامعة محمد بوضياف – المسيلة – .

- **مقدمة وإشكالية الدراسة:** إن التطور التكنولوجي والعلمي المعرفي المتسارع النمو في زمننا الحالي قد شمل جميع المجالات المعيشية ومختلف الميادين التطبيقية، بحيث تم تحديث بعض المفاهيم والطرق التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها. وطبعا يعد المجال الرياضي بكل فروعه سواء الإدارية أو التدريبية منه أحد هاته المجالات التي شملها هذا التطور البين، بحيث أضحى علم التدريب الرياضي الحديث المنطلق الحقيقي للوصول إلى تحقيق نتائج باهرة فرديا وجماعيا عبر المرور على عمليات تنموية دقيقة تشمل التخطيط والبرمجة، القيادة والتطبيق الميداني.

ولهذا فقد أسس على مستوى الاتحادية الدولية لكرة القدم **(FIFA, 2007, p32)** نظاما جديدا سمي بنظام الرخص المهنية للمدربين (Licence d'Entraineur) وذلك موضحا في الفقرة 2.8 من قانون تسليم رخص فرق كرة القدم، ليضمن به بأن مستوى الكفاءة المهنية لدى المدربين العاملين بالمجال الكروي يلبي حقيقة المعايير المهنية الدولية للتدريب الرياضي الحديث، وهي عبارة عن إشهاد بكفاءة المدرب يمنح له بعد خوضه لتكوين مثالي بحسب مستوياته الأولية وإجراءه لتقييم دقيق لكفاءاته بغرض الرفع من مستويات أداء المدربين وتحقيق التطور المطلوب لدى لاعبي كرة القدم بما يمكن من زيادة الفرجة والمتعة لدى الجمهور الرياضي. ويرتكز هذا النظام على جملة لوائح وقوانين محددة لنوع الشهادات التدريبية المطلوبة من المدربين قصد مزاولة نشاطاتهم المهنية بفرق ومنتخبات كرة القدم، وطبعا فقد ألزمت الـ (**FIFA**) باقي الاتحادات الوطنية لكرة القدم على تطبيق تلك اللوائح المستحدثة لمزاولة مهنة التدريب بمنظور عالمي موحد يعطيهم أفضلية إضافية في حرية التنقل بين أندية أوطانهم أو بين الاتحادات الدولية.

ومن ضمن الاتحادات الوطنية المسايرة للتحديث الدولي الأخير نجد الاتحاد الجزائري لكرة القدم **(FAF)**، والذي خطى خطوات عديدة في العملية منذ سنة 2010 أين تم رسكلة وتكوين الآلاف من المدربين في تربصات المعادلة والتكوين عبر كافة الرابطات الجهوية والولائية بالوطن. لكن ما يستوجب علينا معرفته ميدانيا هو مدى الاستفادة الفعلية من هذه الكفاءات التدريبية على مستوى النوادي الكروية الوطنية وطبيعة التعامل معهم ميدانيا لأن ذاك هو المقصد من العملية برمتها، فالحقيقة الميدانية العالمية أثبتت أن الدول التي شهدت قفزة كبيرة في المجال الكروي قد قامت أولا برفع مستوى الكفاءة المهنية لمسيريها

الإداريين والمدربين عن طريق تطبيق فكر وفلسفة احترافية رياضية ذات أبعاد طويلة المدى مع ضخ موارد مالية كبيرة مدعمة لتوفير الهياكل والمنشآت الرياضية.

حيث أن المتتبع للدراسات القانونية والتوجيهات والأمريات الصادرة من مختلف الهيئات الكروية التي حققت نجاحات كروية يسجل أنها قد تمكنت من تطبيق قوانين رخص التدريب الدولية بسرعة قصوى، وأولاها طبعا الدول الأوروبية التي سنت مباشرة ودون تردد قانون نظام إجازات وتراخيص الفرق الأوروبية **(UEFA, 2008, p14)** والذي وافق كلية قوانين الـ (FIFA) بهذا الشأن، إذ ركز على وجوب حضور شروط عديدة متعددة للحصول على إجازات وتراخيص النوادي الكروية الأوروبية، وضم في محوره الخامس وبالضبط في بنده الـ 17 شروط قبول انخراط الفرق الأوروبية في بطولاتها المحلية التي من بينها تواجد برنامج تطوير الفئات الشبانية في ملفات الرخص مع حتمية حضور طاقم فني تدريبي كامل للفئات الشبانية يحوز أو حاصل على الشروط المنصوصة قانونا للممارسة المهنية في سلك تدريب شبان كرة القدم.

أما عربيا، ومن الدول التي لم تستطع لحد الساعة مجاراة تنفيذ قوانين الرخص المهنية لمدربي كرة القدم نجد ما عبر عنه المحلل العراقي **زيد فارس** في دراسته المسحية والتي رغم أنها جاءت على شاكلة مقالة مطولة إلا أنها عبرت بصورة حقيقية عن الوضعية الصعبة التي تعيشها الكرة العراقية من جانب التأطير الكروي للنوادي الرياضية العراقية بمدربين مؤهلين ومرخصين للعمل الميداني، وذاك بسبب نقص عدد أصحاب الشهادات التدريبية الدولية المعترف بها دوليا وهي الشهادات من نوع (السي، البي والآي)، وقد شخص الباحث مسؤولية عدم توفر مدربين يمتلكون للشهادات والرخص التدريبية المطلوبة إلى كل من اللجنة الفنية للاتحاد العراقي لكر ة القدم من جهة وإلى المدربين العراقيين في حد ذاتهم من جهة أخرى، أما عن سببية الإهمال بنظره فتعود إلى النوادي الكروية والإعلام الرياضي العراقي الذي لا ينجز برامج رياضية توعوية كافية تسمح بنشر الأفكار الكروية الفعالة والمفيدة للجميع. في حين أنه يؤكد بأن الحلول تبقى مرتبطة بكل الفاعلين الكرويين القريبين منهم والبعيدين على حد سواء، مع التحرك للاستفادة من خبرات بعض المدربين العراقيين الذين تمكنوا من مزاولة تربصات تكوين مدربي الرخص في كندا وألمانيا رغم عدم جدية التعامل معهم من طرف الهيئات المحلية، وذلك لتدارك التأخر المسجل بأكثر من 10 سنوات

مقارنة بإنكلترا مثلا في مجال تعريف وتصنيف المدربين. **(زيد فارس، 2015، الرخص التدريبية: مسؤولية من؟ لماذا الإهمال؟ ما هي الحلول؟)**

وحقيقة بلورة تلك التحديثات الكروية في الجزائر تستلزم تطبيق هذه اللوائح والقوانين المدعمة للمدربين الأكفاء من ذوي الشهادات التدريبية العليا بما يستوجب إرادة فعالة من مسؤولي النوادي الكروية الوطنية المطالبين باتخاذ قرارات إدارية حاسمة ورشيدة تسمح بالرفع من المستوى الرياضي عموما، وذلك من خلال استقطاب ودمج المؤهلين قانونا كمدربين متعاقدين على مستوى الفئات الشبانية بحكم أن النوادي الكروية تبقى هي المحك والمتجه الوحيد لتفعيل إمكاناتهم ميدانيا، وبالتالي تحسين مستويات التكوين الكروي وتطوير إمكانات المواهب الكروية من جهة وتحقيق الانجازات القارية والدولية على مستوى النوادي والمنتخبات الوطنية من جهة أخرى، وهو نفس ما ذهب إليه (**فوكراش زوبيدة، يحياوي محمد، 2016، ص 31**) حين أوضحا بأن "القرارات الإدارية الرياضية في عالمنا المعاصر تعد بمثابة الأداة الهادفة والمعبرة بصورة واضحة لقياس النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف المسطرة لأن ذاك يعد من الوظائف الأساسية للمسير".

هذا التناغم بين التكوين الفيدرالي والاستجابة العملية لمسؤولي النوادي هو ما يعطي الدفع والإضافة المنتظرة ميدانيا ويحقق أبعاد وأهداف الاستراتيجيات الطويلة المدى لتطوير المنظومة الكروية الوطنية، غير ذلك ستبقى تلك اللوائح المقررة من الاتحاد الوطني لكرة القدم والجهود المبذولة من المكونين الفيدراليين والمدربين المتربصين مجرد تلميع وتحسين صورة لا غير.

وبناءا على الطرح السابق جاءت إشكالية بحثنا الأساسية حول **واقع تطبيق قوانين ولوائح الرخص التدريبية لمدربي شبان كرةٍ القدم بنوادي الرابطة الجهوية لعنابة ؟**

واستجابة لهذا فقد افترضنا بأن واقع تطبيق قوانين ولوائح الرخص التدريبية لمدربي شبان كرة القدم بنوادي الرابطة الجهوية لكرة القدم بعنابة لا يزال بعيدا عن المأمول كون أن غالبية المدربين المكونين لم يحصلوا لحد الساعة على عقود عمل تدريبية في نوادي كرة القدم الجزائرية عموما والهاوية خصوصا.

أما عن أهداف البحث فقد اشتملت على نقاط عدة من ضمنها:

- تقييم واقع تطبيق اللوائح والقوانين الصادرة عن الاتحادية الجزائرية لكرة القدم على مستوى نوادي الهواة الجزائرية؛
- توضيح مكانة مدربي الفئات الصغرى في العملية التدريبية على مستوى النوادي الجزائرية الهاوية؛
- تحسيس النوادي ومسؤولي النوادي بأنهم حلقة هامة في تفعيل سياسات تطوير الكرة المحلية؛
- معرفة الإختلالات القائمة بين أعداد المدربين المكونين على مستوى المديرية الفنية لكرة القدم والمدربين الممارسين فعليا داخل الميدان؛
- العمل على تطبيق الضوابط في تصنيف وتأهيل المدربين بكافة الفئات السنية حسب القواعد العالمية وليس بحسب رؤى مسؤولي النوادي الكروية.

في الحين أن معالجة خفايا البحث تعطي أهمية بالغة له من حيث أنه سيسمح بـ:

- دراسة ومقارنة حقيقة تطبيق قوانين ولوائح مدربي شبان كرة القدم بنوادي الهواة الجزائرية؛
- الإطلاع على الدراسات العالمية المختصة بمكوني ومدربي شبان كرة القدم والاستفادة منها في التقييم والمقارنة؛
- تحليل واستخلاص أهم الصعوبات المسجلة لدى الاتحادية من جهة والنوادي من جهة أخرى قصد الدمج السريع لكافة المدربين المؤهلين قانونيا وعلميا بنوادي كرة القدم الجزائرية للاستفادة من إمكاناتهم التدريبية بدرجة قصوى.

ثانيا: الجانب التطبيقي: اشتمل البحث على النقاط المنهجية التالية:

1- الطرق المنهجية المتبعة :

استهل الباحث عمله بدراسة استطلاعية شملت 05 نوادي كروية، حيث مثل كل نادي رابطة ولائية من الرابطات التابعة للرابطة الجهوية لكرة القدم بعنابة، بما يصل إلى مسح عدد 20 مدربا لكافة الفئات الشبانية المحددة قانونا. وأوضحت نتائجها قصورا بسيطا في عدد المدربين غير المرخصين لمزاولة مهنة التدريب بما نسبته 20 % من إجمالي العينة المأخوذة وفقا لقواعد رخص التدريب المرسلة في برقية المديرية الفنية الجهوية لكرة القدم بداية الموسم الكروي (2017/2016).

علما بأن البحث اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب لمثل هذه الدراسات، بالنظر إلى طبيعة الموضوع في حد ذاته وبحكم توافقه مع ما أورده المختصون حول كونه منهج من مناهج التحليل والتفسير بالشكل العلمي المنظم الذي يسمح بالوصول إلى دراسة أعراض محددة لوضعية أو مشكلة اجتماعية ما **[(عمار بوحوش، محمد محمود ذنيبات، 1995، ص89)؛ (رشيد زرواتي، 2007، دون صفحة)]**.

وقد تشكل مجتمع البحث في هذا العمل من مجمل مدربي شبان كرة القدم المزاولين لمهنة التدريب في فرق كرة القدم التابعة للرابطة الجهوية لكرة القدم بعنابة والمقدر عددهم بـ 144 مدربا، بحيث قدر الباحث في بداية الأمر الوصول إليهم جميعا قصد تقصي الحقيقة كاملة وفي نهاية المطاف تم العمل فعليا مع 130 مدربا أي أن عينتنا تعد من نوع العينة القصدية.

ولتحصيل النتائج المنتظرة من العمل ارتأى الباحث اعتماد طريقتي التوثيق والمقابلة كأداتين فعالتين في تقصي البيانات والمعلومات، حيث سمحت الطريقة التوثيقية من الوصول إلى كافة القوانين الصادرة عن الاتحادية الدولية والوطنية لكرة القدم لمعرفة وتحديد نوع ورتب الديبلومات التدريبية المطلوبة، بالإضافة إلى الإطلاع على كل الوثائق الخاصة برخص المدربين لدى الأندية المعنية بالدراسة كحقيقة ميدانية معاشة. أما الطريقة الثانية فكانت من خلال اعتماد التواصل المباشر مع أصحاب الشأن (طريقة المقابلة)، إذ قمنا بستة مقابلات شخصية، خمسة منها مع المدراء الفنيين الولائيين للرابطات الولائية لكرة القدم ومقابلة شخصية مع المدير الفني الجهوي للرابطة الجهوية لكرة القدم بعنابة، وهم الأشخاص المخول لهم قانونا بتأشير ومنح الرخص التدريبية للمدربين بنوادي كرة القدم. إذ

حرصنا خلال تواصلنا المباشر معهم على ضمان تفعيل الشروط العلمية المستوجبة للمقابلة، من خلال التركيز أساسا في مجمل محاور أسئلة المقابلة السبع على الهدف المنشود منها وهو إحصاء حقيقة الملفات المودعة لتحصيل رخص التدريب للمدربين من طرف مسؤولي نوادي كرة القدم الجهوية بعنابة، ولمعرفة نوعية الشهادات المحصلة لديهم ومدى توافقها مع القوانين المضبوطة في قبول أو رفض ملفات رخص المدربين، فهي أسئلة ذات طابع مباشر تحتمل احتمالين فقط في الجواب بمعنى توفر أو عدم توفر الشهادة المطلوبة في الملف أو قبول وعدم قبول تقديم الرخصة التدريبية للمدرب بالنظر لمستوى الديبلوم المقدم، كون أن ذلك هو السبيل الوحيد لمعرفة الحقيقة الرقمية لما ترتب عن دراسة ملفات مدربي الجهة من طرفهم والتنقل فيما بعد إلى مقرات النوادي الكروية للإطلاع شخصيا على رخص التدريب المنجزة والمسلمة لمدربي النوادي.

هذه الدراسة تمت على مستوى أربع رابطات ولائية تابعة لرابطة عنابة الجهوية وهم على التوالي الرابطات الولائية لكرة القدم لكل من عنابة، سوق أهراس، تبسة والطارف، في الحين تعذر دراسة فرق رابطة قالمة الولائية بسبب بعض من صعوبات البحث المرتبطة بإمكانات الباحث في حد ذاته.

الفترة الزمنية للبحث امتدت من النصف الأخير لشهر جانفي 2017 إلى غاية نهاية شهر جوان 2017، حيث خصصت الأشهر الثلاثة الأولى للجانب النظري المتمثل في استقراء وجمع كافة القوانين والتشريعات المعمول بها من قبل الاتحاد الوطني للعبة، في الحين خصصت الثلاثة أشهر الأخرى للجانب التطبيقي أين تم خلالها الاطلاع ميدانيا على حقيقة مزاولة مهنة تدريب شبان كرة القدم والمقابلات الشفوية مع المدراء الفنيين المذكورين أعلاه مع جمع النتائج، تحليلها ومناقشتها.

ولحوصلة وترقيم نتائج البحث فقد كان لزاما علينا الاعتماد على المعطيات العددية الكمية والنسب المئوية الأولية المنبثقة عن العدد الفعلي لنوادي ومدربي الفئات الشبانية لكرة القدم بناحية عنابة التي تم الوصول إليها، كي توضع في مقارنة مباشرة مع النسب المئوية المحصلة ميدانيا عند زيارتنا لمقرات النوادي الكروية والمعبرة فعليا عن حقيقة عدد المدربين الممارسين والمرخصين بفرق الرابطة الجهوية لعنابة.

2- عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها: ركز هذا الجانب على مقارنة كل النتائج الميدانية الفعلية المحصلة والنتائج المفترض وجودها وفقا لتركيبة وعدد نوادي الرابطات الولائية المدروسة.

1.2. عرض وتحليل النتائج العامة:

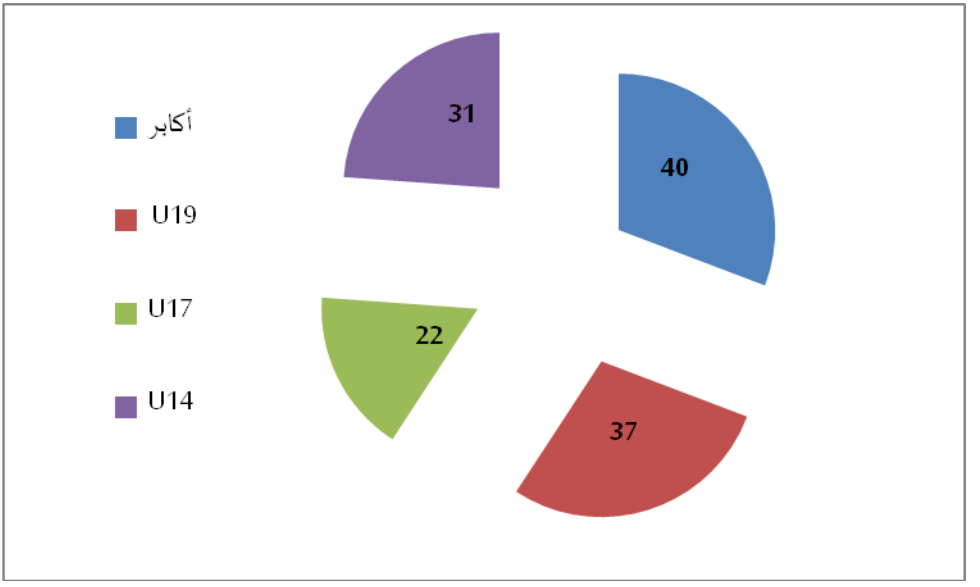

الدائرة النسبية رقم (01): توضح عدد المدربين المزاولين للتدريب برابطة عنابة الجهوية.

من خلال نتائج الدائرة النسبية السابقة يتضح بأن عدد المدربين الذين يمتلكون رخص تدريب و يزاولون المهنة بصفة عادية على مستوى نوادي الرابطة الجهوية لعنابة هم 130مدربا، بنسبة 30.76 % لفئة الأكابر وهو ما يوازي 40 مدربا أي بتغطية قدرها 40 مدربا لـ 48 ناد منتمي للرابطة الجهوية لعنابة. وما نسبته 69.24% للفئات الشبانية أي ما يصل إلى 90 مدربا لتغطية عدد إجمالي لمدربي الفئات الشبانية والمقدر بـ 144 مدربا لكامل الفئات الشبانية لفرق الرابطة الجهوية لعنابة بمعنى نسبة تغطية مقدارها 62.50 %، في الحين تتبقى 38.50% من فرق الفئات الشبانية الأخرى دون تغطية بمعنى إمكانية وجود مدرب لكنه لا يملك رخصة تدريب موافقة للشروط واللوائح المعمول بها أو عدم وجوده أصلا، وهذا مسجل لدى 54 فريق من كامل الفئات الشبانية.

وعليه إجمالا يمكن القول بأن نوادي كرة القدم بالرابطة الجهوية لعنابة قد عينت ما يصل تقريبا إلى 75% من المدربين الحاصلين على الشهادات التدريبية المقررة في الفقرة 45 من القوانين العامة للاتحادية الجزائرية لكرة القدم والمسموح لهم من خلالها بمزاولة نشاطاتهم المهنية بصورة طبيعية، بحيث أن هذه النسبة تتناقص من 83.33% كتغطية عند الأكابر إلى 69.24% كتغطية عند الفئات الشبانية.

- عرض و مقارنة الشهادات التدريبية المحصلة لدى المدربين المزاولين :

جدول رقم (01): نوع ومقارنة الشهادات التدريبية للمدربين حسب اللوائح القانونية للتدريب.

الرابطة الولائية / الشهادة	عنابة	سوق أهراس	تبسة	الطارف	المجموع	النسبة المئوية
FAF1	14	12	08	17	51	39.23%
FAF2	14	18	06	07	45	34,61%
FAF3	22	08	04	07	31	23.85%
CAFc	01	01	00	00	02	1.54%
CAFb	00	00	01	00	01	0.77%

من خلال نتائج الجدول الأول يتجلى لنا أن:

- عدد المدربين الممارسين على مستوى الرابطة الجهوية لكرة القدم والذين يمتلكون شهادات تدريبية مهنية من درجة FAF1 يصل إلى 51 مدربا، وهم من بإمكانهم قانونا التدريب في فئتي أقل من17 سنة وأقل من 14 سنة بفرق الجهوي الأول والثاني التي تصل إلى 96 فريقا بين الفئتين أي بتغطية قدرها 53,13%، وهو ما يعني أن النسبة المتبقية والمقدرة بـ 46.87% من فئتي أقل من 17 وأقل من 14

سنة لفرق الرابطة الجهوية لعنابة (18 فريق بين الفئتين) لا تمتلك مدربين حائزين على هذه الشهادة بما يفسر عدم تأهيلهم برخص تدريبية.

- يأتي بعدهم ذوي الشهادات التدريبية من الدرجة FAF2 والتي يصل عدد مكتسبيها إلى 45 مدربا لتغطية و تدريب فئة أقل من 19 سنة لعدد فرق يصل إلى 48 فريق أي أن هذه الفئة يمكن تغطيتها بنسبة قدرها 93.75% من المدربين المؤهلين قانونا لمزاولة المهنة معهم.
- وجود 31 مدربا ممن يمتلكون شهادات تدريبية ذات الدرجة FAF3 وثلاث مدربين فقط يمتلكون شهادة تدريبية من درجة CAFc وCAFb معا، والذين بإمكانهم مزاولة مهنتهم كمدربين لفئة الأكابر بنسبة تغطية مقدارها 70.83%.

حضور هذه المقارنة حتمي كونها تدل أولا على عدم كفاية عدد المدربين المؤهلين لمزاولة مهنة التدريب في بطولات القسم الجهوي على اختلاف أصنافها وفئاتها، وثانيا على عدم توافق حتى درجات الشهادات التدريبية المحصل عليها عند بعض من المدربين الممارسين للمهنة مع الفئة الممنوحة له في الفريق، وهو ما لمسناه مثلا في فئة الأكابر بالخصوص أين يزاول 87.50% من المدربين مهامهم التدريبية بشهادات تدريبية لأصناف كروية أقل سنا.

2.2. عرض و تحليل نتائج المدربين الممارسين حسب الرابطات الولائية: في هذا العنوان سنختص بعرض وتحليل النتائج المحصلة بالرابطات الولائية لكرة القدم، حيث حصلنا على التالي ذكره:

- عرض وتحليل نتائج المدربين المزاولين للتدريب بالرابطات الولائية:

جدول رقم (2): يمثل النسبة المئوية لمجموع المدربين الممارسين في فرق الفئات السنية بكل رابطة ولائية.

الرابطة الولائية	الطارف	تبسة	سوق أهراس	عنابة	المجموع
عدد المدربين	31	19	29	51	130
النسبة المئوية	%23.85	%14,61	%22.31	%39.23	%100

الملاحظ على نتائج الجدول الموالي هو استفادة نوادي الرابطة الولائية لعنابة من أكبر حصة من المدربين الممارسين إذ وصل عددهم إلى 51 مدربا بنسبة قدرها 39.23% من المجموع العام، ثم تليها رابطة الطارف بـ 31 مدربا وبنسبة قدرها 23.85% وفي الأخير نجد رابطة تبسة والتي استفادت فرقها من 19 مدربا ممارسا فقط أي بنسبة 14.61% من المجموع العام.

- عرض و تحليل عدد التربصات وعدد المدربين المكونين حسب كل رابطة ولائية:

جدول رقم (3): يمثل عدد التربصات في كل الرابطات من 2015/2014 إلى 2017/2016.

الشهادة	الرابطة الولائية بجهوي عنابة				
	عنابة	تبسة	سوق أهراس	الطارف	قالمة
FAF1	02	01	01	01	01
FAF2	02	01	01	00	01
FAF3	03	01	00	00	00
CAFc	01	00	00	00	00

من خلال نتائج الجدول الثالث يتضح بأن التكوين الفدرالي على مستوى المديرية الجهوية الفنية لرابطة عنابة لكرة القدم قد شمل 16 تربصا، ستة (06) منها خصصت لتكوين مدربي FAF1 وخمسة (05) لمدربي شهادات FAF2 وأربعة (04) تربصات لتكوين مدربي شهادات FAF3 وتربص واحد لدرجة CAFc.

وهو عدد إجمالي لا بأس به رغم الاختلاف المسجل بين كل رابطة وأخرى، إذ كانت رابطة الطارف الأضعف في عدد التربصات المسجلة، بينما برمجت الرابطة الولائية لعنابة أكبر قدر من التربصات بما يصل إلى 07 تربصات، علما بأن تربصCAFc يبرمج فقط على مستوى مقر الرابطة الجهوية بعنابة.

جدول رقم(4): يمثل عدد المدربين الذين تم تكوينهم حسب الشهادة في ولايات الرابطة الجهوية لعنابة.

الشهادة		الرابطات الولائية بجهوي عنابة					المجموع	النسبة
		عنابة	سوق أهراس	تبسة	الطارف	قالمة		
عدد المتكونين حسب الدرجة	FAF1	36	38	36	27	28	165	%34.96
	FAF2	41	36	40	00	26	143	%30.3
	FAF3	92	00	32	00	00	124	%26.3
	CAFc	40	00	00	00	00	40	%08.44
المجموع العام		209	74	108	27	54	472	100%

من خلال نتائج الجدول السابق يتجلى بأن مجموع المتربصين قدره 472 مدربا متربصا موزعون على النحو التالي :

- 165 مدربا متربصا في FAF1 بنسبة 34.96 % و143 مدربا متربصا في FAF2 بنسبة 30.3 %؛
- 124 مدربا متربصا في FAF3 بنسبة 26.3% و40 مدربا متربصا في CAFc بنسبة 08.44%.

وهذا خلال ثلاث مواسم رياضية الممتدة من 2015/2014 إلى غاية 2017/2016، وبمقارنة هذه المعطيات مع معطيات الجداول رقم (1) و(2) يتجلى أن عدد المدربين على مستوى ناحية رابطة عنابة الجهوية يكفي لتغطية جميع الفئات الشبانية الموجودة على مستوى الرابطة، إلا أن النوادي هي التي لم توفق في إنتداب مدربيها بحسب النصوص القانونية الواردة بداية الموسم الكروي.

ومن خلال نتائج الجدول رقم (4) يتجلى بأن الرابطة الولائية لكرة القدم بالطارف هي الأقل عددا من حيث المدربين المكونين على مستوى المديرية الفنية الجهوية لكرة القدم وذلك بـ 27 مدربا ذوي المستوى FAF1 أي بنسبة 05.72% فقط وتليها رابطة قالمة بما يصل إلى 54 مدربا ونسبة 11.44%، في حين أن رابطة سوق أهراس قد كونت 74 مدربا، و108 مدربا برابطة تبسة وأخيرا رابطة عنابة التي وصل عدد مدربيها المتربصين إلى209 مدربا بنسبة هي الأكبر تقدر بـ 44.28%.

من جهة أخرى فإن المسجل على هذه الأرقام هو الاستغلال الأمثل للمدربين المكونين لرابطتي سوق أهراس وعنابة من طرف نواديها مقارنة بنوادي ولاية تبسة والتي بالرغم من أنها استفادت من تكوين 108 مدربا إلا أن نواديها انتدبت فقط 19 مدربا ممن يمكنهم مزاولة المهنة بأحد الفئات العمرية. علما بأن نوادي الرابطة الجهوية لعنابة تحوي كل واحدة منها على ثلاث فرق شبانية للفئات التالية (U14 ، U17 وU19)، وهذا تماشيا وقوانين الاتحاد الجزائري لكرة القدم الذي يفرض تواجد ثلاث فئات شبانية على الأقل لنوادي البطولات الجهوية، بعدد إجمالي يصل إلى 144 فريق مقسوم تساويا بين الفئات الثلاثة حيث تضم كل فئة 48 فريق.

- **عرض وتحليل الشهادات التدريبية للفئات الشبانية:**

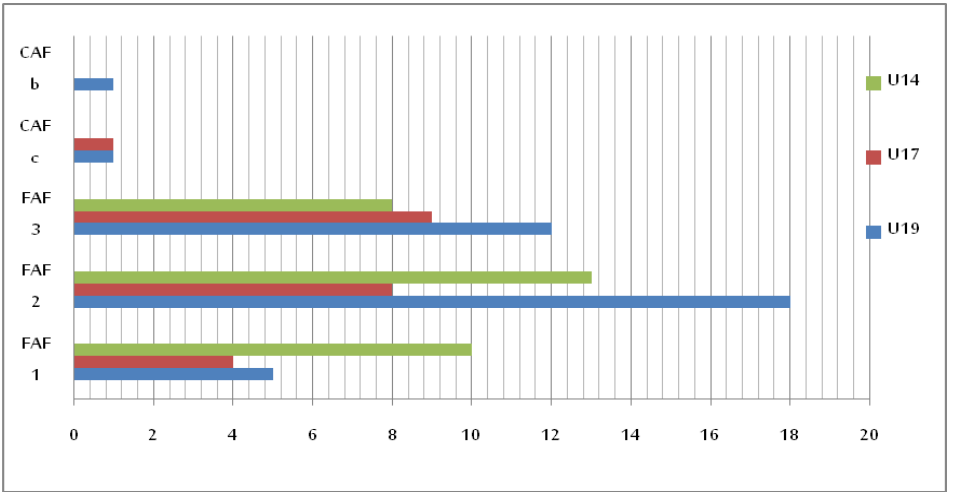

المدرج التكراري رقم (1): يوضح نوع الشهادات التدريبية وعددها حسب الفئة العمرية.

النتائج المستوحاة من الجدول والمدرج التكراري توضح بأن:

- فئة أقل من 19 سنة لاقت اهتماما أكبر من النوادي مقارنة بباقي الفئات، وهذا بانتداب مسؤوليها لعدد أكبر من المدربين المرخصين قانونا حيث وصل العدد إلى 37 مدربا من أصل 48 فريقا بهذه الفئة، وبنسبة تغطية تصل إلى 77.08% مقسمة بين 05 مدربين يمتلكون شهادات FAF1 والتي لا تسمح لهم قانونا بتدريب هذه الفئة و32 مدربا بدرجات تدريبية أعلى مؤهلون قانونا لتدريب شبان كرة القدم بهذه الفئة، أي نسبة تغطية فعلية من حيث درجة المؤهل أو الشهادة هي 66.67%.
- فئة أقل من 17 سنة لاقت اهتماما أقل من مسؤولي النوادي، وهذا بحكم عدم انتداب مسؤوليها لمدربين مرخصين قانونا للعمل معها حيث وصل العدد إلى 22 مدربا فقط من أصل 48 مستوجبة، وبتغطية تصل إلى 45.83% تنقسم بين 04 مدربين يمتلكون شهادات تدريبية FAF1 غير كافية قانونا بتدريب هذه الفئة و18 مدربا بدرجات تدريبية أعلى تسمح بتدريب شبان هذه الفئة، بمعنى نسبة تغطية فعلية من حيث درجة المؤهل أو الشهادة المطلوبة مقدرة بـ 37.5%.
- فئة أقل من 14 سنة عرفت اهتماما متواضعا نوعا ما، بحكم انتداب عدد غير كاف من المدربين المرخصين قانونا إذ وصل العدد إلى 31 مدربا من أصل 48 فريقا وبنسبة تغطية فعلية قدرها 64.58% كونهم يمتلكون كلهم الشهادات التدريبية المطلوبة.

3. الاستنتاجات والاقتراحات: لعل من أصعب المهام التي تواجه مدربي كرة القدم هي مهمة تكوين النشئ الكروي لما تقتضيه من سنوات كد وجد مع الأطفال الصغار ممن يمتلكون الموهبة الكروية وينتظرون صقلها على مدار السنين، فالأمر ليس بالسهل أبدا ويتطلب من المدربين وعلى امتداد سنوات عملهم برامج تدريبية ممنهجة وعلمية على المقاس من الناحية النظرية، مع حضور ذهني ونفسوبدني دائم في الحصص التطبيقية للأخذ بيد الموهبة نحو صعود درجات التفوق الرياضي. وعلى هذا الأساس فقد ارتأت الفاف منذ سنوات إلى تطوير إمكانات المدرب الوطني المحلي بغية نجاحه المهني من خلال فتح العديد من التربصات عبر أقطار الوطن وتقنين مؤهلات مدربي الشبان خصوصا.

وبالعودة إلى نتائج البحث الموضحة في معطيات الجداول رقم (1 و2) والقيم المسجلة بالمدرج التكراري خصوصا، نجد بأن فرق الرابطة الجهوية لعنابة لم تستطع لحد الساعة

الاستجابة لمعطيات التحديث الدولي لرخص التدريب المنبثقة في سنة 2008 من طرف الفيفا والمؤكد عليها من طرف الاتحادية الجزائرية لكرة القدم، إذ أن هذه النوادي لم تستطع أن تغطي كامل الفئات الشبانية بمدربين أكفاء حاصلين على الشهادات التدريبية المطلوبة في لوائح الشهادات التدريبية المقررة من المديرية الفنية الوطنية لكرة القدم بحسب الوارد في الفقرة 45 من منشور الاتحاد الوطني لكرة القدم لسنة 2015، حيث بلغ العجز المسجل نسب متفاوتة بين كل فئة وأخرى بحيث بلغ ترتيبا ما مقداره (33.33%، 62.5% و35.42%) عند (19U، 17U و14U)، وبنسبة تغطية كلية قدرها 56.25% للمدربين الذين يسمح لهم حقا بمزاولة النشاط التدريبي مع الفئة التي يتعاملون معها، في الحين أنه هناك عدد من فرق الفئات الشبانية تمتلك مدربين بشهادات تدريبية أقل من المطلوبة في الفئات التي يدربونها وبنسبة 06.25%، أما البقية المتبقية من فرق الشبان برابطة عنابة الجهوية فهي لا تمتلك أصلا مدربين مؤهلين يسهرون على العمل معها وبنسبة قدرها 37.5% من إجمالي فرق الشبان برابطة عنابة الجهوية، وهو ما يفرض على هذه النوادي إعادة النظر في انتداباتها لمدربي الفئات الصغرى خصوصا في ظل تواجد عدد لا بأس به من المدربين المكونين الحاصلين على الشهادات المطلوبة وفقا لمعطيات الجداول رقم 3و4 خصوصا.

هذا الأمر تم التأكد منه أيضا خلال المراسلة الموجهة من طرف الرابطة الجهوية لكرة القدم إلى النوادي المنطوية تحتها والمتضمنة في فحواها غياب رخص المدربين للفئات العمرية الثلاثة خلال الموسم الرياضي 2015 /2016 (**FAF, 2015**). بمعنى أن الأمر لم يتغير حتى في الموسم الرياضي المعني بالدراسة (2017/2016) بل وواصلت الأندية الكروية في سياسة الترقيع المطبقة سابقا رغم توافر عديد المدربين المؤهلين، وبناءا على هذا فقد تجلى بأن واقع تطبيق لوائح الشهادات التدريبية لا يزال نسبيا على أرض الواقع كون أن النوادي الكروية لا تزال لحد اليوم تركز كامل جهودها على الاهتمام بمقتضيات فئة الأكابر دون أن تلقي النظر والعناية اللازمتين بالفئات الشبانية، وهو برأي كل الأخصائيين خطأ رياضي كبير وجب الابتعاد عنه قدر المستطاع، كون أن استمرارية النادي و نتائجه عبر الزمن لا تكون سوى بضمان أجيال كروية مكونة بطريقة علمية ممنهجة وتحت أيدي مؤطرين مؤهلين علميا وعمليا. **[(السيد الحاوي، 2001، ص 104)؛ (حسن السيد أبو عبده، 2001، ص22)؛ (على فهمي البيك، 2008، ص108-109)؛(Bernard Turpin،2002 ، p48)]**

وبرأينا فإن تحقيق أهداف أي منظومة رياضية كروية سواءا كانت احترافية أم هاوية مرتبط أولا بتحسين آليات التسيير الرياضي لدى كل مسؤولي الرابطات والنوادي المعنية، والتي يلزم عليها مجابهة النقائص المسجلة لديها دوريا من خلال العمل على تصحيح الوضع وتحديث السبل وحتى استشراف التطورات المستقبلية للعبة قصد ضمان نجاح برامجهم الأولية الموضوعة والتي يظل فيها تطوير اللاعب الناشئ أولوية قصوى في الأهداف الرئيسية المحددة، لكن تحقيق ذلك لا يكون سوى باستثمار عقلاني في الموارد البشرية الشاغلة بالقطاع الكروي والذي يرتكز بالضرورة على مدرب كفء بإمكانه صناعة النجم الكروي المستقبلي من خلال برامج تدريبية مؤسسة علميا وقابلة للتجسيد عمليا، فلقد انقضى ذلك الزمن الذي كان يمنح للموهبة فرصة البروز في غياب العمل القاعدي المميز أو ذلك الزمن الذي سمح لبعض من المدربين من الوصول برياضييهم الموهوبين إلى المستوى العالي اعتمادا على تجاربهم الميدانية وخبراتهم الفردية فقط **(زيد فارس، 2015، الرخص التدريبية: مسؤولية من؟ لماذا الإهمال؟ ما هي الحلول؟)**، وأدركنا زمنا رياضيا آخر يمنح الألقاب والتتويجات لمن يتدرب أكثر على برنامج علمي طويل المدى يعده مدربون أكفاء سهر على انتدابهم مسؤولون وإداريون أكفاء لديهم المهارة القيادية العالية في دراسة المتغيرات المستقبلية الكروية والقدرة على اتباع وسلك طرق حديثة في ميدان التدريب الرياضي بما يزيد من فاعلية الموارد البشرية المتوفرة ويضمن استمرارية ورقي المؤسسة أو الهيئة الرياضية، وهذا ما سبق الإشارة له في دراسات علمية وطنية عديدة. **[(بوصلاح النذير، 2018، ص106 و116)؛ (سالم العياشي، سديرة سعد، 2019، ص173)]**

لذا فالوصول إلى المستوى التنافسي العالي يمر عبر توظيف مدربين مكونين ذووا مؤهلات علمية خبراتية عالية ممن تحصلوا على شهادات تدريبية موافقة لمقتضيات تدريب الشبان العصري وحبذا لو يكونوا ممن سبق لهم ممارسة كرة القدم كلاعبين بأي مستوى رياضي كان. **[(السيد الحاوي، 2001، ص104)؛ (مهند حسين الشتاوي، أحمد إبراهيم الخواجا، 2005، ص27)؛ (إبراهيم عبد المقصود، 2003، دون صفحة)؛ (أمر الله احمد البساطي، 1998، ص01 و12)]**

ومن هذا المنطلق توصل موضوع بحثنا إلى الإجابة بالإيجاب على الفرض الابتدائي للبحث، حيث يمكننا القول بأن تطبيق لوائح الشهادات التدريبية لمدربي شبان كرة القدم بفرق الرابطة الجهوية لعنابة لا يزال بعيدا عن المأمول، كون أن غالبية النوادي لم تستطع

انتداب وتغطية كامل فئاتها الشبانية بمدربين أكفاء حاصلين على الشهادات التدريبية المقررة من المديرية الفنية لكرة القدم.

وعلى ضوء النتائج المحصل عليها من العمل البحثي يمكننا الخروج بعدد من التوصيات المتمثلة في الآتي ذكره:

- إلزامية امتثال النوادي الكروية بتطبيق اللوائح التدريبية المحددة للفئات الشبانية وعدم انتداب وتسليم أي فريق من فرق الفئات السنية الشبانية بدءا بالناشئين (U13) ووصولا إلى الرديف (U21) إلى مدرب لا يحمل رخصة تدريبية معترف بها؛

- ضرورة زيادة مستويات الشهادة التدريبية المطلوبة تدريجيا بتقدم سنوات التطبيق كي نضمن بأن التكوين الكروي الوطني لشبان كرة القدم الجزائريين بأيد أمينة.
- السهر التام من طرف الرابطات الولائية والجهوية لكرة القدم على تطبيق لوائح الشهادات التدريبية كما هي محددة قانونا من المديرية الفنية؛
- تطبيق العقوبات المترتبة عن إهمال مثل هذه القوانين واللوائح إن اقتضت الضرورة وتشجيع النوادي الملتزمة باللوائح عبر برقيات ونشريات رسمية تصدر من طرف الهيئات الكروية المعنية؛
- التغير الجذري والسريع نحو الاتجاه العلمي المعرفي وانتداب مدربين أكفاء مع دعم وحماية المدرب المحلي المؤهل بالرخص التدريبية؛
- موافقة برمجة تربصات تكوين المدربين مع عدد النوادي في كل رابطة ولائية على حدى حتى لا يكون هناك اختلال بين عدد المتكونين وعدد الفرق في كل رابطة ولائية؛
- حتمية مزاولة دورات احترافية مرة كل سنة على الأقل للمدربين المرخصين ومساعدتهم على التطور المهني، مع حصر أسمائهم في كافة ربوع الوطن وتصنيفهم حسب الضوابط العالمية وتقصي حقائق صعوبات التدريب لديهم.

قائمة المصادروالمراجع المعتمدة في الدراسة .

- **المراجع العربية:**

1. **أمر الله احمد البساطي**: "أسس وقواعد التدريب الرياضي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 01 و12.
2. **إبراهيم عبد المقصود**: "الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003، دون صفحة.
3. **السيد الحاوي**: "المدرب الرياضي"، المركز العربي للنشر، ط1، 2001، ص 104.
4. **حسن السيد أبو عبده**: "الاتجاهات الحديثة في التخطيط وتدريب كرة القدم"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 22 .
5. **رشيد زرواتي**: "مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007.
6. **مهند حسين البشتاوي، أحمد إبراهيم الخواجا**: "مبادئ التدريب الرياضي"، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2005، ص 27.
7. **علي فهمي البيك**: أسس إعداد لاعبي كرة القدم، ،منشأة المعارف، ط1-الإسكندرية، مصر، 2008، ص108-109.
8. **عمار بوحوش، محمد محمود ذنيبات**: "مناهج البحث العلمي وطريقة إعداد البحوث"، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر، 1995، ص 89 .

- **المراجع الأجنبية:**

1. **Bernard Turpin** (2002) : Préparation et entraînement du footballeur – Tome 02 : La Préparation physique, éd : Amphora – Paris, 2002, p (48).
2. **Fédération Internationale de Football Association (2007) :** Règlement sur l'octroi de licence aux clubs, Article 8.2, FIFA, P 32, Switzerland.
3. **Union Européen de Football Association (2008)**: Règlement sur l'octroi de licence aux clubs Club : Licensing system, Article 05, Page 14, UEFA, Switzerland.

- **المجلات العلمية:**

1. **فوكراش زوبيدة؛ يحياوي محمد (2016):** دراسة تحليلية لاتخاذ القرارات الإدارية وتأثيرها على التسيير الإداري بفريق وفاق أولمي الشلف لكرة الطائرة سيدات، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مجلة الإبداع الرياضي، المجلد 07، العدد 19، جوان 2016، ص 28-45.

2. **بوصلاح النذير (2018):** إدارة الموارد البشرية بالنوادي الرياضية المحترفة كإحدى متطلبات نجاح الإحتراف الرياضي بالجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مجلة الإبداع الرياضي، المجلد 09، العدد 01، جوان 2018، ص 104-120.
3. **سالم العياشي، سديرة سعد (2019):** أسلوب تطوير إدارة النوادي الرياضية لإنجاح منظومة الإحتراف الرياضي بالجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مجلة الإبداع الرياضي، المجلد 10، العدد 02، مكرر جزء 01، ، ديسمبر 2019، ص 158-177.

- **المواقع الالكترونية:**

1. **القوانين العامة للإتحاد الجزائري لكرة القدم:** فقرة رقم 45، 2015، موقع الويب: www.faf.dz.
2. **زيد فائز (2015):** الرخص التدريبية: مسؤولية من؟ لماذا الإهمال؟ ما هي الحلول؟، موقع منتديات الكرة بتاريخ 2015/05/15 على العنوان: https://forum.kooora.com/f.aspx?t=35449986